حلّ أي غرفة سياحة مقصرة

يازجي لـ«الوطن»: لدينا ١٠ آلاف سرير فندقي

| فادي بك الشريف

أبدى وزير السياحة المهندس بشر يازجي عدم رضاه عن أداء بعض غرف السياحة السورية، مبيناً في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة ستكون حازمة في التعامل مع أداء الغرف والدور المفترض أن تلعبه خلال الفترة القادمة، وخاصة وسط التحضيرات لإقامة معرض دمشق الدولي في آب القادم.

وقال وزير السياحة: لن نتهاون مع أي تقصير من أي غرفة سياحية، وسيكون هناك حلّ لهذه الغرف أو تغيير لبعض أعضاء مجلس الإدارة المقصرين أو ممن لا يقدمون ما هو مأمول منهم، مضيفاً: عملنا خلال الفترة الماضية كمكاتب سياحة وسفر، كما ألزمنا الشركة السورية للسياحة والنقل بالتدخل عبر استثمارات وخدمات جديدة تبصر النور قريباً.

تصريح يازجي لـ«الوطن» جاء على هامش اجتماع عقده أمس الأول مع وزير الاقتصاد الدكتور سامر الخليل بحضور أصحاب مكاتب السياحة والسفر وشركات النقل والتسويق السياحي وأصحاب عدد من الفنادق في مبنى وزارة السياحة لمناقشة التحضيرات لفعاليات معرض دمشق الدولي المقرر انعقاده من الفترة بين ١٦– ٢٥ آب القادم، موضحاً أن الوزارة تشارك بثلاثة معارض ضمن معرض دمشق الدولي وهي معرض الزهور بالتنسيق مع اتحاد المصدرين، ومعرض للمشروعات السياحية، إضافة إلى معرض للحرف التقليدية، مبيناً وجود ١٠ آلاف سرير في فنادق ٣ و٤ و٥ نجوم.

بدوره أكد وزير الاقتصاد الدكتور سامر الخليل في تصريح لـ«الوطن» أنه يتم حالياً دعوة ١٥٠٠ رجل أعمال وذلك عن طريق مختلف الاتحادات، وتم عن طريق وزارة الخارجية دعوة جميع البعثات الدبلوماسية الموجودة في سورية، وكل الدول التي لديها وجود للبعثات الدبلوماسية السورية في الخارج، مضيفاً: أتصور لن يقل عدد الدول المشاركة عن ٤٠ دولة. وقال خلال الاجتماع: سيواكب المعرض إقامة معرض للكتاب ومعارض زراعية، إضافة إلى الترويج والتسويق والبيع المباشر والنقل المجاني.

معلومة لا يعرفها السوريون.. دم الحبل السري كنز ثمين ما زال يرمى في القمامة

علي: ٨ حالات زرع خلايا جذعية مجانية في سورية تكلف الواحدة ٧٠ ألف دولار

قطف دم الحبل السري وحفظه يوفر الشفاء لآلاف المرضى سنوياً

| محمود الصالح

كشفت الدكتورة تهاني علي المختصة في زرع الخلايا الجذعية عن وجود مشروع استخدام دم الحبل السري في زراعة الخلايا الجذعية ولكن مع وقف التنفيذ، جاء ذلك في لقاء خاص مع «الوطن» كشفت خلاله الدكتورة علي أن هناك في البلاد بنكاً خاصاً لحفظ دم الحبل السري، لكن حتى الآن لم تتم المباشرة بقطف دم الحبل السري والاستفادة منه في عمليات زراعة الخلايا الجذعية على الرغم من أنه الحالة المثلى في معالجة الحالات المستعصية للكثير من الأمراض وخصوصاً الوراثية وذات التكاليف العالية.

ويشكل بنك حفظ دم الحبل السري المخزون الأساسي لعملية زرع الخلايا في عمليات الزرع «الغيري» وخاصة لمرضى «التلاسيميا وفقر الدم المنجلي وعوز المناعة وعجز النقي وقصور النقي» حيث يعتبر دم الحبل السري المادة المثالية لزراعة الخلايا الجذعية وبطريقة سهلة جداً نظراً لكون الخلايا في هذا المكون ليس لديها متضادات التوافق النسيجي ظاهرة كثيراً ويمكن إعطاء هذه الخلايا بغض النظر عن التوافق النسيجي، ويمكن أن تساهم في تامين المعطي الدائم من غير الأسرة لجميع الزمر في حال توافرها، لأن الإستراتيجية العالمية في هذا المجال تقضي أخذ الخلايا من أفراد العائلة أو المتبرع وكثير من الحالات لا يتوافر المتبرع وبالتالي هذا أدى إلى وجود لائحة طويلة للمرضى على الانتظار وخاصة في زرع الخلايا الجذعية وحالياً في الزرع الذاتي أو «الغيري» يجب أن يكون التطابق ١٠/١٠ أو ١٢/١٢ وتوثر في عمليات الزرع «الغيري» عوامل عرقية وحتى جغرافية وهناك اليوم معاناة حقيقية والحل الحقيقي في استخدام دم الحبل السري وبذلك لن ننتظر وجود متبرع عندما يكون لدينا مخزون من دم الحبل السري في بنك حفظ دم الحبل السري. وعن وجود الإمكانية الفنية والطبية لهذا المشروع أكدت علي: نعم الإمكانية الفنية متوافرة من خلال وجود بنك للحفظ في مشفى الأسد الجامعي ونحن فريق عمل مختص في عمليات الزرع في هذا النوع والبنية التحتية للحفظ شبه جاهزة ويمكن أن تجرى على جميع العينات المقطوفة كل الاختبارات التي قد تحتاج إلى ٦ أشهر للتأكد من سلامة العينة من الأمراض الوراثية والمعدية، وكذلك يجب إجراء تحاليل للطفل الذي تم قطف الدم من حبله السري.

وعن قبول المجتمع للتبرع بدم الحبل السري بينت علي أن هناك تعاوناً كبيراً خلال فترة الاختبار والتجارب حيث لا تمانع الأمهات من التبرع بدم الحبل السري بعد استشارتها في ذلك لأن لهذا الموضوع خصوصية معينة، وذلك لا أعتقد أنه يمكن أن يمانع أحد في ذلك لأن هذا الدم يتم التخلص منه مع مخلفات عملية الولادة ورميه في القمامة، وبالتالي لن يمانع الأهل من الاستفادة منه وخصوصاً إذا قمنا بعملية توعية كبيرة للناس عن أهمية هذا العمل الذي يمكن من خلاله إنقاذ حياة آلاف المرضى، والآن نحن على استعداد للعمل الفعلي لأننا تجاوزنا مرحلة التجارب، وهذا العمل مطبق في دول العالم ويوفر مبالغ كبيرة وهناك إمكانية فنية لدى مشفى الأطفال بدمشق من خلال الإمكانات الفنية وخزانات التبريد، والمواد اللازمة متوافرة بشكل جيد ولكن للأسف هناك تفاصيل صغيرة تشكل عقبات في انطلاق المشروع علماً أن هناك موافقة من وزارة التعليم العالي على البدء باستخدام دم الحبل السري في عمليات زرع الخلايا وهناك تعاون وتفاهم واضح بين مشفى التوليد الجامعي بدمشق ومشفى الأطفال في هذا المجال.

وتبلغ حالات الولادة في مشفى التوليد في دمشق أكثر من ٢٥ ألف ولادة سنوياً وفي حال الاستفادة من جزء من هذه الولادات في قطف دم الحبل السري نستطيع أن نوفر العلاج المجاني لآلاف المرضى الذين ينتظرون وجود متبرع أو دفع تكاليف باهظة خارج القطر تصل إلى عشرات الملايين وغالباً ما تكون النتائج غير مضمونة أما عندما نستخدم دم الحبل السري فإن النتائج تكون مضمونة ونسبة الشفاء كبيرة جداً.

وأشارت علي إلى أن هذا المشروع يجب أن يكون مقتصراً على مشافي القطاع العام لحمايته من الغاية التجارية وتحويل العملية إلى متاجرة. حيث يمكن أن يتم فتح سجل وطني تدون فيه العينات المقطوفة وكل المواصفات التي تحملها وعند الحاجة إلى أي عملية زرع يتم البحث الالكتروني في السجل الوطني وأخذ العينة التي تناسب الحالة المطلوبة ولن نجد أي حالات انتظار لعمليات زرع الخلايا الجذعية التي أثبتت كل التجارب العلمية أنها العلاج الشافي لأغلب الأمراض المستعصية.

وعن الموانع التي تعترض الإقلاع في هذا المشروع الوطني أكدت الدكتورة تهاني أن الموضوع يحتاج إلى الإرادة والتعامل مع هذا المشروع بشكل استثنائي لأنه لا يحتمل القوانين والأنظمة الروتينية التي تطبق على الإجراءات الأخرى في الدولة. علماً أن هناك إحدى المشافي الخاصة بدمشق تقوم بذلك وهناك عائلات تقوم بحفظ دم الحبل السري بشكل شخصي بمعنى أنهم يقطفون دم الحبل السري للمولود ويحفظونه في بنك خاص للاستفادة منه في المستقبل ولكن هذه العملية مكلفة بالنسبة للأهالي ويمكن أن يتجاوز أجر حفظ العينة مليون ليرة سنوياً وفي حال حفظها لسنوات طويلة ستكون المبالغ كبيرة، ومع ذلك هناك بعض العائلات الميسورة تقوم بذلك. اليوم نحن نقوم بعمليات زرع الخلايا الجذعية الذاتي ولدينا خلال العامين الماضيين ٨ حالات في مشفى الأطفال وكانت عملية الزرع من منشأ ذاتي والآن لدينا أربع حالات وجدنا معطياً مطابقاً لحالتين وحالتان أخريان لم نجد متبرعاً لهما وتم وضعهما على الانتظار ولو كان لدينا مخزون من دم الحبل السري لكنا استطعنا القيام بكل عمليات الزرع.

ونؤكد أن استخدام دم الحبل السري يوفر مبالغ طائلة جداً حيث يوجد لدينا أكثر من ٨ آلاف مريض مصاب بالتلاسيميا يقدم لهم علاج سنوي يتجاوز مليون ليرة للمريض وكل هذه الحالات يمكن أن نتجاوزها من خلال إيجاد مخزون من خلايا دم الحبل السري. نحن اليوم نحتاج إلى صفيحات دم مناسبة ولا يوجد «كيت» مناسب ونحتاج إلى الدم المنمط وكل ذلك يجب أن يتحقق للإقلاع في هذا المشروع الوطني.

وعن تكاليف زراعة الخلايا الجذعية أكدت علي أنها تقدم مجاناً في مشفى الأطفال أما في القطاع الخاص في سورية تصل إلى ٧٠ ألف دولار وهي ليست مضمونة في الخاص.

وعن استمرار عمليات زرع الخلايا الجذعية بشكل عام بينت علي أن البرنامج بدأ في عام ٢٠٠٢ في سورية واستمر حتى بداية الأزمة حيث توقف لعدة أسباب والآن ومنذ عام ٢٠١٣ عدنا للعمل في هذا المشروع. والحقيقة أن الجزء الأهم في عملية زرع الخلايا الجذعية هو الزرع «الغيري» ودم الحبل السري هو الطريق الأهم في توفير هذا الزرع.

أخيراً: الحقيقة أننا أجرينا هذا التحقيق الصحفي الاستقصائي انطلاقاً من إيماننا أننا نمتلك في هذا الوطن الخبرات الكافية والإرادة الحقيقية على الرغم مما نتعرض له من حرب، أمام تنامي الحاجة إلى تطبيق أساليب علاج جديدة وشافية وقليلة التكاليف فبات من الضروري جداً الإقلاع فوراً بالبرنامج الوطني لقطف وحفظ دم الحبل السري لتوفير الإمكانية لإعادة الأمل في الحياة لآلاف المرضى الذين يعانون من أنواع مستعصية من الأمراض، وكذلك لتوفير مبالغ طائلة على خزينة الدولة في شراء أدوية نوعية عالية التكاليف.

> ٢٥ ألف ولادة سنوياً في مشفى التوليد الجامعي بدمشق

زيادة التعرفة لتغطية كلف التشغيل وليس لتحقيق أرباح إضافية

مدير «الاتصالات» لـ«الوطن»: ندفع مليون دولار شهرياً لتأمين الإنترنت

| عبد الهادي شباط

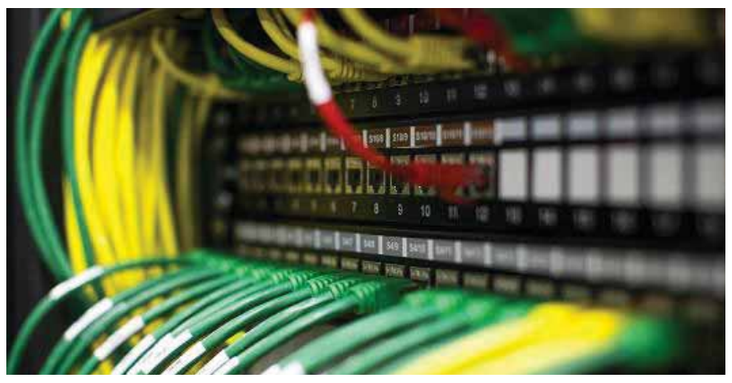

بيّن مدير عام شركة الاتصالات بكر بكر لـ«الوطن» أن كلفة وأجور تشغيل الدارات الدولية لتأمين الإنترنت في سورية تقترب من مليون دولار شهرياً.

مشيراً إلى أن عدد البوابات المركبة تجاوز ١,٢ مليون بوابة في مختلف المحافظات على حين بلغ عدد البوابات المركبة والمفعلة نحو ٩٦٠ ألف بوابة، كما بين بكر أنه أيضاً يتم العمل على تركيب نحو ٣٠٠ ألف بوابة ليصبح المجموع الكلي أكثر من ١,٥ مليون بوابة.

وأوضح أن رفع أجور استخدام الإنترنت جاء لتغطية كلف التشغيل التي ارتفعت كثيراً وأن الشركة لم تعدل الأجور لتحقيق أي أرباح إضافية وكل ما تقوم به فقط لتغطية كلف التشغيل العالية ومعظمها يحتاج للقطع الأجنبي.

كما أن نسبة الزيادة التي طالت الشرائح الأكثر استخداماً غير كبيرة وهي بين ١٤–١٧ بالمئة حيث تحاول الشركة تهجير معظم المستخدمين على السرعات القليلة مثل ٢٥٦ و٥١٢ ميغا بايت إلى ١–٢ غيغا بايت وذلك لضمان استفادتهم من سرعات مقبولة للإنترنت.

وفيما يخص حلب أفاد المدير العام أنه تم مؤخراً تركيب ٥٠ ألف بوابة وهي اليوم مفعلة، على حين أوضح أن الجزء الشرقي من مدينة حلب خسر كل البنى التحتية وأن إعادة تأهيل هذه البنى يحتاج لمشروعات كبيرة، وأن شركة الاتصالات تعمل لإعادة الخدمة على حلول قريبة تعتمد على تأمين خدمة الاتصال عبر اللاسلكي وإمكانية الاستفادة من وحدات النفاذ الضوئي التي يمكن أن تقدم خدمات سريعة في حال تم توفير الطاقة المناسبة للتشغيل، في حين لدى الشركة حلول بعيدة المدى لإعادة تأهيل وتنفيذ مشروعات جديدة تمكن من استعادة جميع خدمات الاتصالات للمواطنين في حلب.

وعن غياب خدمة الهاتف الثابت مع انقطاع الكهرباء وهو ما يسمى خطوط الأونو أي وحدات النفاذ الضوئي، أوضح أن هذه الخطوط تمثل أحدث أنواع التكنولوجيا في الاتصالات وقادرة على تقديم الخدمات في الاتصالات بسهولة وسرعة، لكن ظروف الأزمة وعدم توافر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل هذه الوحدات أدى إلى غياب الخدمة مع انقطاع الكهرباء حيث بات معظم المدخرات المخصصة لتخزين الطاقة الكهربائية لهذه الوحدات غير فاعلة.

مبيناً أن الشركة تعمل على تأمين الطاقات البديلة تحديداً الطاقات الشمسية فأبرمت في هذا الخصوص عقداً بقيمة ٣ ملايين يورو لتأمين توريد التجهيزات اللازمة لهذا المشروع وأنه تم التخطيط لتفعيل خطوط الاونو في ٢١١ موقعاً، وأن الشركة ذاهبة باتجاه حل مشكلة هذه الخطوط تدريجياً.

وكانت شركة الاتصالات السورية أعلنت أنها تعمل حالياً على تنفيذ عدد من المشروعات المستقبلية التي خططت لها ومن أهمها مشروع (FTTP) لإيصال الألياف الضوئية إلى بناء المشترك بحدود سرعة ١٠٠ ميغابايت وهي تقنية تؤمن وثوقية وسرعة عالية لنقل البيانات والإنترنت من دون التأثر بالتشويش الموجه للشركات والفعاليات الكبيرة والجهات الحكومية، حيث قامت الشركة مؤخراً بتنفيذ المشروع بشكل تجريبي في دمشق ليعمم لاحقاً على باقي المحافظات، كما بدأت الشركة بتنفيذ مشروع (IMS) يهدف إلى الانتقال من المقاسم التقليدية الحالية إلى مقاسم تقدم خدمات حديثة لتكون بديلة من المقاسم المتضررة التي لا يمكن إصلاحها وكذلك المقاسم الأخرى وهو من المشروعات المهمة والطموحة للشركة. وتعمل الشركة على استكمال مشروعاتها المبرمة سابقاً ما يخص تأمين الخدمة الهاتفية وبوابات الحزمة العريضة في المناطق الآمنة، حيث تم في هذا المجال توسيع في المراكز الهاتفية وبوابات الحزمة العريضة في أكثر المحافظات، إضافة إلى مشروع توسيع الشبكات الهاتفية الرئيسية والفرعية في بعض المراكز الهاتفية تلبية للطلب على الخدمة.

كلام رسمي جداً

تمت صيانة مجموعة التوليد وإعادتها للعمل

إشارة إلى المقال الصحفي المنشور في جريدة «الوطن» يوم الإثنين ١٣/٣/٢٠١٧

تحت عنوان: «من جاور السائقين يراع بالتقنين.. إكرام عامل الشبكة يوصل المياه إلى كل منزل» نبين لكم ما يلي:

إن منطقة السحاري في مدينة شهبا عانت قلة المياه نتيجة لتعطل مجموعة التوليد العاملة في تلك المنطقة بسبب عدم توفر البديل، لذلك قامت المؤسسة بصيانتها وإعادتها للعمل لتؤمن التغذية الكهربائية للمضخة التي تضخ المياه للحي المذكور كما قامت المؤسسة بصيانة بئرين في مشروع صلاخد الذي يغذي مدينة شهبا وإعادتها إلى العمل لتخفيف العجز المائي فيها الذي تزايد خلال زمن تعطل الآبار (علماً بأنه من خلال متابعة عدادات المشتركين في الحي المذكور كانت كمية المياه الواصلة للمشترك عبر الشبكة العامة وسطياً ٦ م٣ بالشهر)، لذلك قامت وحدة المياه في شهبا بتأمين مياه الشرب بصهاريج الوحدة مجاناً لجميع المشتركين في تلك المنطقة إضافة إلى مراقبة عملية التوزيع لتحقيق العدالة بين المشتركين.

مع العلم أنه بعد أن تم صيانة مجموعة التوليد والآبار في مشروع صلاخد ستصبح دورة المياه ما بين ١٠–١٢ يوماً.

أما ما تمت الإشارة إليه في المقال حول عدم تقيد الموزعين بعملية توزيع المياه أو استلام أي منهم إكرامية لقاء إيصال المياه لمنزل دون غيره فلا صحة لذلك مطلقاً ونحن على استعداد لتلقي أي شكوى بهذا الخصوص ومعالجتها أصولاً.. وفيما يخص معالجة واقع المياه في تلك المنطقة فإن الحل الأمثل سيكون بحفر بئر جديدة في تلك المنطقة لتغذية المشتركين والمؤسسة جادة في اتخاذ الإجراءات والدراسة اللازمة لينجز هذا العمل على أرض الواقع.

المدير العام
المهندس وائل شقير

السادة مساهمي بنك البركة سورية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى قرار الهيئة العامة العادية لشركة بنك البركة سورية المساهمة المغفلة العامة المتخذ بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/١٨ والذي تضمن:

((توزيع أرباح نقدية تساوي نسبة ١٥٪ من القيمة الاسمية للسهم بإجمالي سبعمائة وخمسين مليون ليرة سورية)).
أي بواقع ١٥ ليرة سورية لكل سهم.

على السادة المساهمين المسددين لكامل قيمة أسهمهم التكرم بمراجعة أحد فروع البنك لاستلام الأرباح النقدية، بدءاً من يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/٠٢.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

بنك البركة سورية

شركاء في الإنجاز

البركة

مركز الاتصالات 011-9525
www.albarakasyria.com